هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

البكالوريوس في التاريخ

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 29 نوفمبر – 1 ديسمبر 2020

تاريخ المراجعة: 5–9 نوفمبر 2017

HC113-C2-F018

جدول المحتويات

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلم 5

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 9

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين 14

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 21

5. الاستنتاج 25

ملحق 1: الحُكم الخاص بكل توصية 26

ملحق 2: الحُكم الإجمالي 27

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2021

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعد الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءًا من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويعد تقرير الزيارة التتبعية هذا مكوِّنًا أساسيًّا في عملية متابعة مراجعة البرامج، حيث تم تقييم التقدم المتحقق في برنامج البكالوريوس في التاريخ، والذي تطرحه جامعة البحرين، وذلك بتاريخ 29 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2020 استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وقد تم إعداد الأجزاء التالية من هذا التقرير بوصفها جزءًا من المرحلة الثانية من دورة متابعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي/ هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، والمشار إليها في دليل مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي، والصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي. وتقترن هذه المرحلة بعملية مستمرة لمراجعة وتحسين الجودة المؤسسية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي التي تمارس عملها في مملكة البحرين.

أولاً: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج البكالوريوس في التاريخ، كلية الآداب، جامعة البحرين (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 5–9 نوفمبر 2017.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج البكالوريوس في التاريخ في جامعة البحرين، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانياً: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج البكالوريوس في التاريخ في كلية الآداب – جامعة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 5–9 نوفمبر 2017.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة المراجعة أنَّ البرنامج على "قدر محدود من الثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها جامعة البحرين إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي حصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج البكالوريوس في التاريخ بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلم؛ " **مستوفٍ**"
المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ " **مستوفٍ**"
المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ " **مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مراجعة مؤلفة من عضويْن. كما ركزت على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 5–9 نوفمبر 2017. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت لجنة المراجعة حُكمها وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1)؛ كما أُصدر حُكم إجمالي بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثاً: نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في التاريخ

يعدُّ تخصص التاريخ جزءًا من قسم العلوم الاجتماعية في كلية الآداب – جامعة البحرين، وهو من البرامج القديمة في الجامعة، ويَمْنَحُ درجةَ البكالوريوس في التاريخ، بواقع 128 ساعة معتمدة؛ منها 66 ساعة معتمدة للتخصص، و 30 ساعة معتمدة للتخصص الفرعي (اللغة العربية علم النفس، والدراسات الإسلامية). كما يَمْنَحُ كذلك درجةَ البكالوريوس في التاريخ المنفرد، بواقع 128 ساعة معتمدة؛ منها 93 ساعة متطلبات التخصص. وتتكون الهيئة الأكاديمية للبرنامج من سبعة أعضاء هيئة تدريس، حسب آخر إحصائية؛ (ثلاث منهم تخصص التاريخ، واثنان تخصص آثار، واثنان تخصص علوم سياسية).

وأشارت سجلات البرنامج إلى أنَّ عدد طلبة التخصص – عند قيام اللجنة بالزيارة التتبعية الافتراضية – بلغ 553 طالبًا. ولقد ساهم برنامج التاريخ في رفد السوق المحلية بعدد من الخريجين المميزين، والذين يعملون في وظائف مختلفة في الوزارات، والمؤسسات كالتربية والتعليم، والإعلام، والخارجية، والداخلية، والآثار وغيرها.

1. المؤشر (1): برنامج التعلم

يقيِم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التاريخ في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر نوفمبر 2017، تحت المؤشر (1): برنامج التعلم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: عند قيامها بالمراجعة الدورية القادمة للبرنامج، إعادة النظر في توزيع الساعات النظرية والتطبيقية في المنهج الدراسي، وتعديل توزيع المقررات والمتطلبات السابقة عليها في الخطة الدراسية بما يحقق أكبر استفادة ممكنة للطالب.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

اطلعت اللجنةُ على ما أجراه قسم التاريخ والقائمين عليه، وفقًا للتوصية 1.1، وبناء على المقابلات مع اللجان المتعددة في الجامعة، وتوجيه العديد من الأسئلة؛ تبين أنَّ القسم قد قام بجهد كبير في تطوير الخطة الدراسية، من حيث توزيع الساعات النظرية والتطبيقية، وتعديل توزيع المقررات والمتطلبات السابقة لها.

ولكنْ، رأت اللجنة أنَّ هناك بعضَ المواد التي وُضِعَ لها متطلبٌ سابقٌ غيرُ مناسب لها، فمثلًا، مادة "منهج البحث التاريخي"، ورمزها (HISO241)، متطلبها السابق مادة "مقدمة في فلسفة التاريخ"، ورمزها (HISO141)؛ حيث رأت اللجنة أنَّ هذه المادة لا علاقة لها بموضوع مادة "منهج البحث التاريخي". كذلك وجدت اللجنة أن وصف مادة "مقدمة في فلسفة التاريخ" غير دقيق؛ لأنه يبحث في أهم فلاسفة التاريخ من العلماء المسلمين وعلماء الغرب، ومناهجهم، ونظرياتهم، مع التركيز على أشهر فلاسفة المسلمين، وهو ابن خلدون؛ لذا تقترح اللجنة أنْ تُعَادَ تسمية المادة لتصبح "فلسفة التاريخ"، وأنْ تكون مادة إجبارية. وترى اللجنة أن تنقل مادة "منهج البحث التاريخي" من مستوى السنة الثانية – الفصل الثالث إلى مستوى السنة الأولى –الفصل الأول، وتنقل مادة "فلسفة التاريخ" – بمسمَّاها الجديد – من مستوى السنة الأولى – الفصل الأول إلى مستوى السنة الثانية – الفصل الثالث؛ إذ من الأفضل أن يدرس الطالب فلسفة التاريخ قبل منهج البحث التاريخي، وأن يدرس أي مادة في التاريخ قبل دراسة منهج البحث التاريخي، وإلا، فكيف سيستطيع كتابة البحوث والتقارير.

وفي السياق نفسه، ترى اللجنة أنَّ مادة "تاريخ المغرب والأندلس" ورمزها (HISTO425)، التي تبحث في التاريخ الإسلامي الممتد من العام 23هـ إلى العام 897هـ، ينبغي أنْ تُنْقَلَ من مستوى السنة الرابعة – الفصل السابع إلى مستوى السنة الثالثة – الفصل السادس مكان مادة "تاريخ الدولة العثمانية" ورمزها (HISTO335)، ومن ثمَّ تُنْقَلُ مادة "الدولة العثمانية" مكانها؛ لأنها ضمن التاريخ الحديث.

وترى اللجنة كذلك أنَّ مادة "تاريخ الإغريق واليونان" ورمزها (HISTO312) تنضوي ضمن التاريخ القديم؛ لذلك تُنْقَلُ للسنوات الأولى؛ وذلك للحفاظ على التسلسل التاريخي لأنها تعتبر من ضمن حقب التاريخ القديم؛ وتقترح اللجنة كذلك أنْ يُغَيَّرَ مسمى مادة "الجغرافيا السياسية" ورمزها (GEOG282)؛ ليصبح "الجغرافيا التاريخية"؛ لأنها تطرح في برنامج التاريخ وليس في برنامج العلوم السياسية.

وترى اللجنة أن تنقل مادة "تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر" ورمزها (HISTO433)، مكان مادة "الاقتصاد والنفط في الخليج العربي الحديث والمعاصر" ورمزها (HISTO338)؛ لأنَّ الاقتصادَ والنفطَ جزآن من تاريخ المنطقة، فالأصلُ أن يتعرف الطالب على تاريخ المنطقة، ثم يدرس الاقتصاد والنفط فيها.

وأما بخصوص تعزيز الجانب التطبيقي/ العملي في المنهج الدراسي، فقد تم التعاون والتنسيق مع هيئة البحرين للثقافة والآثار ومتحف البحرين لإتاحة الفرصة للطلبة؛ ليقوموا بالتدريب هناك لعدة ساعات (20 ساعة تدريبية) مقابل عدد معين من الدرجات حيث كان الطلبة – سابقًا – يكتبون بحوثًا، وتقارير عن الزيارات الميدانية فقط دون زيارة الأماكن الأثرية. وعلمت اللجنة من خلال المقابلات أنه سيتم تطبيق ذلك عندما تنتهي جائحة كورونا. وفي السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أنَّ المقابلات مع طلبة البرنامج أوضحت رغبتهم في هذا التدريب الميداني، وكذلك زيارتهم لمواقع تاريخية وأثرية خارج مملكة البحرين، مثل دول الخليج أو أي دول أخرى بالتنسيق مع إدارة الجامعة والجامعات هناك. وتشعر لجنة المراجعة بالرضا عن الإجراءات التي اتخذها القسم لمعالجة هذه التوصية، وفي الوقت نفسه تحثُّه على تنفيذ الاقتراحات التي ذُكِرَتْ في الفقرات السابقة؛ ولذا، فإن هذه التوصية تم معالجتها جزئيًّا.

توصية 1.2: *الإسراع في الحصول على الموافقات اللازمة لمخرجات التعلم المعدلة للبرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

بعد اجتماع اللجنة مع أعضاء اللجان المتعددة في الجامعة، وبعد اطلاعها على ما أجراه القسم من تعديل وفقًا للتوصية 1.2، تبين لها أن أساتذة القسم قد بذلوا جهودًا كبيرة؛ إذ صاغوا المخرجات التعليمية لبرنامج البكالوريوس في التاريخ، ومدى ارتباطها بالأهداف التربوية له، وبالمخرجات التعليمية للجامعة. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنه تم تغيير المخرجات جذريًّا، وأنَّ الحصول على الموافقات المطلوبة بدأ من مجلس القسم، ولجنة ضمان الجودة في القسم، ومكتب ضمان الجودة على مستوى الكلية، ومن ثمَّ اللجنة التنفيذية الموجودة على مستوى الجامعة. وقد أوضح القسمُ أنَّ هذه الإجراءات امتدت لفصلين أكاديميين. ولجنة المراجعة تقدر جهود القسم في الحصول على جميع الموافقات المطلوبة، والموافقات اللازمة لمخرجات التعلم المعدلة للبرنامج؛ وترى أن القسم قام بمعالجة هذه التوصية كليًّا.

توصية 1.3: *تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعلم الإلكتروني بشكل مناسب وفاعل إلى جانب دعم عمليتي التعليم والتعلم بالأنشطة اللاصفية المناسبة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

بالإشارة إلى تقرير التقدم، تبين أن القسم يستخدم عددًا من المنصات التعليمية التي تسهم في التعلم الإلكتروني مع إمكانية تسجيل المحاضرات، بالإضافة إلى تشكيل مجموعات تسهم في إثراء النقاش، والحوار، والتعليم المبني على المجموعات، كما لمست اللجنة – من خلال المقابلات – أنَّ جائحة كورونا أسهمت – بشكل إيجابي – في تفعيل وتسريع استخدام التعلم الإلكتروني حيث إنه يتعين على جميع الأساتذة أن يتحولوا إلى التعلم الإلكتروني بنسبة 100% خلال العام الأكاديمي 2020–2021، كما ذُكِرَ في المقابلات، وبما يتوافق مع الخطة التطويرية للبرنامج. ولذا، فإنَّ جميع اساتذة القسم حضروا ورشة عن طريقة استخدام منصة (Blackboard). والجميع يستخدم هذه المنصة حاليًا، حيث إنها تتيح البث المباشر، وتتواءَم مع طبيعة المقرر الدراسي الذي يقومون بتدريسه، وتتيح للطلبة التحقق من خلو واجباتهم من الانتحال الأكاديمي قبل تقديمها عن طريق استخدام برنامج (Turnitin)، أو (SafeAssign)؛ وكذلك يتم استخدام منصة (Microsoft Teams) للواجبات، وتعزيز مشاركة الطلبة، حيث إنها تسمح بالمشاركة بصورة حية (صوت وصورة)؛ الأمر الذي يعزز الجانب التفاعلي بين الطالب والأستاذ، وقد قام القسم

بالتعاون مع مركز التعلم الإلكتروني بعدد من الإجراءات التقنية عن طريق إتاحة تسجيل المحاضرات، وأرشفتها للرجوع إليها وقت الحاجة، وتقديم اختبارات شفهية من خلال استخدام هذه المنصات.

وعلمت اللجنة أنه يتم توزيع استبانة للطلبة؛ لتقييم رضاهم عن المقرر، وطرائق تدريسه، وأمور أخرى، وكذلك تقييم الأستاذ من قبل الطلبة عن طريق استمارة تقييم المقرر، وتحليل النتائج، وكتابة تقرير عن ذلك والتي تتيح لهم تقييم طرائق التدريس التي استخدمها أستاذ المقرر وهذه الأدوات – الاستبانة والاستمارة – تساهم في الحصول على رأي الأساتذة والطلبة؛ لتحسين وتطوير طرائق التدريس؛ لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. إلا أنه لم يتضح للجنة كيف يتم الاستفادة من فاعلية هذه الأدوات حاليًا بما يتناسب مع الوضع الحالي؛ بسبب انتشار الجائحة. وبناء على ما ذُكِرَ أعلاه، فإن اللجنة ترى أن هذه التوصية تم معالجتها جزئيًّا.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التاريخ في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر نوفمبر 2017، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: وضع آلية مناسبة بالتعاون مع الجامعة، يتم من خلالها إشراك القسم في عملية تحديد مواصفات الطلبة المقبولين في البرنامج.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

أشار تقرير التقدم إلى قيام القسم بعمل مقايسة مرجعية غير رسمية مع ثلاث جامعات إقليمية تطرح برامج مماثلة لبرنامج البكالوريوس في التاريخ. وقد قامت لجنة البرامج الأكاديمية بالاطلاع على سياسة القبول فيها، واتضح أنها متشابهة مع سياسة القبول التي أوصت بها اللائحة التنظيمية الموحدة لبرامج البكالوريوس في جامعة البحرين بألا يقل المعدل التراكمي للطالب في الثانوية العامة او ما يعادلها عن 70%؛ إلا أنه تم إضافة امتحان تحريري متخصص لطلبة التاريخ، ويتعين على الطالب اجتيازه، والحصول على 70% للالتحاق بقسم التاريخ.

وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات – أنه سابقًا؛ (أي قبل إيقاف القبول في البرنامج قبل سنة) أُجْرِيَتْ مع جميع الطلبة المقبولين في القسم مقابلة شخصية من قبل أساتذة القسم؛ واما معايير القبول حاليًا تتضمن امتحانًا تحريريًّا على ألا يقلَّ المعدل التراكمي للطالب في الثانوية العامة عن 70% حسب لوائح الجامعة. وقد قامت لجنة البرامج الأكاديمية بمناقشة نتائج المقايسة المرجعية للقبول مع أعضاء القسم، وتصديقها في اجتماع مجلس القسم، ومجلس الكلية، ومجلس الجامعة، وتم تقديم مستند كدليل على ذلك.

ولذا فإن معايير القبول حاليًا تتضمن فقط الحصول على المعدل المطلوب في الثانوية العامةٍ واجتياز الامتحان التحريري التخصصي. وعلمت اللجنة من خلال المقابلات انه 158 طالبا تقدموا مؤخرا للامتحان التحريري الكترونيا ومن يجتاز منهم الامتحان سيتم قبوله في البرنامج. وبناء على ما ذُكِرَ أعلاه، ترى اللجنة أنَّ القسمَ قام بمعالجة هذه التوصية كليًّا.

توصية 2.2: وضع خطة واضحة لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، مع مراعاة اختيار الدرجات العلمية الأعلى؛ للقيام بالأدوار القيادية والتوجيهية في البرنامج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

اطلعت لجنة المراجعة على تقرير التقدم، والذي أشار إلى أنَّ هناك ثلاثة أعضاء جدد تم تعينهم في الفصل الأكاديمي الأول 2017–2018، متخصصين في التاريخ الإسلامي، التاريخ القديم، والتاريخ الحديث. ومن المقابلات، علمت لجنة المراجعة أنه يوجد في الجامعة نظامٌ واضحٌ لتوظيف أعضاء هيئة التدريس، وتأسيسًا على ذلك، شُكِّلَتْ في القسم لجنةٌ لدراسة احتياجات القسم؛ من أجل تعيين أساتذة جدد أَكْفَاء، ويتم إجراء مقابلات مرئية معهم قبل تعيينهم، ويتعين على اللجنة الحصول على موافقة مجلس القسم، ومجلس الكلية، ومجلس الجامعة للتصديق على اختيارها.

ومن المقابلات، علمت لجنة المراجعة أن القسم يستخدم "استمارة تطوير البرنامج"، لتحديد احتياجاته من الأساتذة، حيث إنها تحتوي على جزئية خاصة بهذا الأمر. وقد سلم القسم مستندًا يبين فيه احتياجه لثلاثة أساتذة؛ اثنان في تخصص التاريخ الإسلامي (بدرجة أستاذ مساعد، وأستاذ) وثالث في التاريخ الحديث والمعاصر (بدرجة أستاذ)؛ وذلك لأنه في الفترة من يوليو – سبتمبر 2020، تقاعد اثنان من الأساتذة بدرجة أستاذ مشارك؛ أحدهما متخصص في التاريخ الأندلسي والآخر متخصص في التاريخ القديم، كما تم انتداب أحد الأساتذة؛ للعمل في أحد مراكز الجامعة، وهو متخصصٌ في التاريخ الحديث.

وتحثُّ اللجنة أن يعين في القسم أستاذ مساعد واحد على الأقل في بعض التخصصات لتدريس الحِقَبِ/ العصور التاريخية المتعددة، مثل: تاريخ صدر الإسلام، تاريخ الدولة الأموية، تاريخ الدولة العباسية، تاريخ الفاطميين، تاريخ المغرب والأندلس، تاريخ الحروب الصليبية، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى؛ حتى يتمكن من توصيل المعلومات الصحيحة إلى الطلبة؛ لأن غير المتخصص لا يقوى على الخوض في تفاصيل التخصص الدقيق.

ولقد لاحظت لجنة المراجعة أنه لا توجد خطة شاملة للأربع أو الخمس سنوات القادمة؛ وعليه، فإن اللجنة تحثُّ القسمَ على وضع خطة مستقبلية، وحصر احتياجاته من الأساتذة للسنوات القادمة، بحيث تتوافق مع المقررات الدراسية التي ستُطْرَحُ مستقبلًا في الخطة المعدَّلة. وبناءً على ما ذُكِرَ في المقابلات، وعلى ما ذُكِرَ أعلاه، فإن اللجنة ترى أنه قد تم معالجة هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 2.3: *تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير التقدم إلى قرار مجلس الجامعة الذي يقضي بتكليف مكتب ضمان الجودة في الكليات بتنظيم ورش عمل في بداية كل فصل أكاديمي لأعضاء هيئة التدريس العاملين بالنظام الكلي والجزئي، وبناء على ذلك، نظمت كلية الآداب لقاءً تعريفيًّا مع عميد الكلية في 23 إبريل 2019، لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وأعضاء هيئة التدريس العاملين بالنظام الجزئي؛ بهدف اطلاعهم على لوائح وقوانين جامعة البحرين، وأنظمة ضمان الجودة المتبعة في البرامج، والاعتدال القبلي والبعدي، وطريقة استخدام برنامج معلومات الطالب (SIS)، وشرح نظام الامتحانات والتصحيح.

ومن المقابلات، علمت اللجنة بقيام مكتب ضمان الجودة في الجامعة بعقد لقاءيْن تعريفييْن، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية؛ من أجل إطلاع المعينين الجدد بالنظامين الكلي والجزئي على أنظمة الجامعة، وقوانينها، وتعريفهم حقوقهم وواجباتهم. كما وزعت الكلية استبانة على الذين حضروا هذيْن اللقاءيْن من كل أقسام الكلية. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الاستبانة شملت جميع أقسام الكلية، ولم تكن مخصصة لأساتذة برنامج التاريخ فقط؛ أي إنها عامة، ولذا يصعب الحصول على معلومات عن رأي اساتذة القسم في هذه اللقاءات التعريفية. وتشعر اللجنة بالرضا عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ سياسة الجامعة فيما يتعلق بالبرنامج التعريفي والورش التي يتعين على الأساتذة حضورها، إلا أنها تحثُّ القسمَ على تقييم فعالية اللقاء التعريفي الذي يتم على مستوى القسم. ولذا، فإنها ترى أنَّ هذه التوصية قد تم معالجتها جزئيًّا.

توصية 2.4: *تطبيق خطة واضحة لدعم أعضاء الهيئة الأكاديمية في التقدم للترقية.*

الحُكم: غير مُعالجة

أوضح تقرير التقدم أنَّ القسم يتبع نظام جامعة البحرين للترقيات الأكاديمية المعتمد من قبل مجلس الجامعة في 2012. وقد أشار تقرير التقدم إلى أنَّ القسمَ يشجع الأساتذة على حضور العديد من الأنشطة، والمحاضرات، والورش، والندوات الثقافية سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي، ويحثهم على المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية؛ لتشجيعهم على القيام بأبحاث علمية لتسهل حصولهم على الترقية. وكل

ذلك يتم بموافقة القسم وإدارة الجامعة على حضورها. وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات – أنَّ المدة الزمنية للتقدم للترقية بين درجة وأخرى هي خمس سنوات، وأنه خلال السنوات الثلاث الماضية لم يتقدم أيُّ عضو من قسم التاريخ للترقية، إلا أنَّ البعضَ بدأ حاليًا في الإعداد للتقدم في السنة القادمة بعد استيفاء الشروط المطلوبة للترقية. ومن المقابلات، علمت لجنة المراجعة أنه أثناء اجتماعات مجلس القسم يتم تشجيع الأساتذة على الاهتمام بالبحث العلمي؛ لتسهيل التقدم للترقية وتسجيل إنجازاتهم في "استمارة إنجازات عضو هيئة التدريس"، كما ورد في المستند الإضافي إلا أنه تم ملاحظة أنه ليس هناك خطة واضحة توثق الإجراءات المتخذة لدعم أعضاء هيئة التدريس للتقدم للترقية. وبناء على ما ذُكِرَ أعلاه فإن لجنة المراجعة ترى أنَّ هذه التوصية لم يتم معالجتها.

توصية 2.5: توفير مختبرات فحص الآثار التاريخية، ومكتبات متخصصة لحفظ الوثائق التاريخية القديمة اللازمة لتقديم البرنامج.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

من خلال المقابلات، أوضح أعضاء هيئة التدريس أنَّ البرنامج الذي يُطْرَحُ حاليًا هو برنامج تاريخ وليس برنامج آثار، وبالتالي فلا حاجة لتوفير مختبرات فحص الآثار التاريخية أو مكتبات لحفظ الوثائق التاريخية القديمة. كما أنَّ المقايسة المرجعية التي تمت مع ثلاث من الجامعات الإقليمية، أوضحت أن تلك الجامعات لم يتوفر بها مختبرًا لفحص الآثار لتقديم برامج التاريخ التي تطرحها. وتجدر الإشارة إلى أنَّ القسمَ زوَّد اللجنة بوثائق تبين قيامه بالتواصل مع هيئة البحرين للثقافة والآثار لمناقشة فكرة طرح تخصص فرعي في الآثار بواقع 30 ساعة معتمدة. وقد تم إبلاغ اللجنة أنه في حال طرح تخصص فرعي في الآثار؛ فسيتم النظر في هذا الأمر في حينها.

ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنَّ القسم قام بتوفير مراجع إضافية مهمة في مكتبة الجامعة؛ كما تم إنشاء مكتبة خاصة في القسم تضم بعض الوثائق التاريخية، والمراجع والعديد من المصادر باللغة العربية والإنجليزية؛ لمساعدة الطلبة في عمل المشروعات والأعمال البحثية. وبناءً على ما ذُكِرَ أعلاه، فإن لجنة المراجعة ترى أنَّ هذه التوصية قد تم معالجتها كليًّا.

توصية 2.6: زيادة استخدام تقارير التتبع، والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

أشار تقرير التقدم إلى العديد من التقارير والبيانات التي تصدر عن قسم نظم إدارة المعلومات (MIS)، ونظام معلومات الطالب (SIS). كما أوضح تقرير التقدم أنَّ القسم استفاد من هذه المعلومات في كتابة تقرير التقييم الذاتي للعام 2019. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنَّ القسم يوظف هذه التقارير بصورة مستمرة؛ لتسهيل اتخاذ القرارات فيما يتعلق – مثلا – بمعرفة العدد المتوقع قبوله في البرنامج، وتوزيع الطلبة على الشعب وعددها، والمقررات الدراسية التي سيتم طرحها، عدد الطلبة المنسحبين والمفصولين، والطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، توفير معلومات عن الطلبة، وتقدمهم الدراسي للمرشد الأكاديمي؛ لمتابعتهم والتواصل معهم، والحضور والغياب، والإرشاد الأكاديمي. وكذلك ساعدت هذه التقاريرُ القسمَ على مراجعة الخطة الدراسية، وتعزيز عملية الاعتدال، ومراجعة مخرجات التعلم للمقررات الدراسية والبرنامج، والتغذية الراجعة من أرباب الأعمال والخريجين. وتجدر الإشارة إلى أنَّ كل هذه الأمور تتم مناقشتها في اجتماعات مكثفة بين عدد من لجان القسم واللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، ولجنة ضمان الجودة على مستوى القسم ومجلسه، ومكتب ضمان الجودة على مستوى الكلية ولذا، فإن اللجنة ترى أنَّ القسم قد استفاد من تقارير المتابعة، والمعلومات الصادرة من نظامها. وترى أنه قام بمعالجة هذه التوصية كليًّا.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين

يقيِم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التاريخ في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر نوفمبر 2017، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: *تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وعمل مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج مع برامج أخرى مماثلة، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تبين للجنة من خلال المقابلات، أنَّ أعضاء لجنة ضمان الجودة على مستوى القسم، قد قاموا بإجراء مقايسة مرجعية مع ثلاث من الجامعات الإقليمية؛ من أجل تطوير برنامج التاريخ، وقد فحصت لجنة المراجعة تلك المقايسات ولاحظت أنَّ عملية المقايسة قد اقتصرت على جامعتين من دول الخليج، إضافة إلى جامعة في الأردن، وتقترح اللجنة إحداث التنوع في الجامعات التي يُجْرَى معها المقايسة المرجعية، كما أنَّ المقايسة المرجعية التي أُجْرِيَتْ مع هذه الجامعات كانت غير رسمية. وقد لاحظت اللجنة أن المقايسة قد اقتصرت على مقارنة ثلاثة معايير وهي: القبول، والتسجيل، وهيكل البرنامج ومخرجات التعلم. وقد أشار تقرير المقايسة المرجعية إلى وجود تشابه بين بعض المواد في الجامعات التي جرت بينها المقايسة مع برنامج البكالوريوس في التاريخ في جامعة البحرين، واختلاف بعضها بطرح مقررات دراسية عن تاريخ البلد الذي تنتمي إليه الجامعة كما هي الحال في جامعة البحرين. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنه تم إضافة عدد من المقررات الدراسية؛ بناءً على نتائج المقايسة المرجعية مثل مقرر تاريخ أوروبا في القرن العشرين HISTO431؛ ومقرر تاريخ الأمريكيتين الحديث HISTO432. كما أشار تقرير المقايسة المرجعية إلى وجود تقارب في المقررات مع الجامعات الثلاث، وأنها – أيَّ جامعة البحرين – تميزت عنهم بوجود تنوع وشمولية للمقررات المساندة، خصوصًا في العلوم السياسية، والاقتصاد والاجتماع، علاوةً على مبادئ حقوق الإنسان؛ تاريخ البحرين الحديث والمواطنة؛ الإحصاء؛ وعلم الحاسوب، واللغة الإنجليزية. وبناءً على ما ذكر أعلاه، فإن اللجنة ترى أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.2: *تنفيذ آلية رصينة للتحقق من تنفيذ جميع سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقييم إنجازات الطلبة، كتزويد الطلبة بالتغذية الراجعة، والكشف عن الانتحال الأكاديمي، والتدقيق على مستوى البرنامج؛ للتأكد من أن الخريجين مستوفون للمعايير الأكاديمية للبرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

اطلعت اللجنة على المستندات المساندة والتي تضمنت كتابًا موجهًا من مديرة ضمان الجودة في كلية الآداب إلى مديرة وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة؛ لعقد ورشة عمل تدريبية عن آليات التقييم التكويني، وعقد ورشة عمل تفاعلية وتدريبية لجميع أعضاء الهيئة الأكاديمية عن إعطاء التغذية الراجعة، والكشف عن الانتحال الأكاديمي، وتضمنت كذلك تنظيم مكتب ضمان الجودة لقاء مفتوحًا مع الأساتذة، وأعضاء اللجنة الاستشارية للطلبة، حضره عميد الكلية، وأكد فيه أهمية مثل هذه اللقاءات، والاستفادة من عقد مثل هذا النوع من الورش لجميع أعضاء الهيئة الأكاديمية في كلية الآداب.

ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة بأنه يتعين على الطلبة دراسة مقرر "منهج البحث التاريخي HISTO241"، قبل البدء في عمل بحث التخرج لمقرر "مشروع بحث التخرج HISTO 440"، حيث يتم في مقرر "منهج البحث التاريخي" تدريب الطلبة على طرائق البحث العلمي، وأهمية توثيق المراجع العلمية بصورة صحيحة. وبعد اطلاع اللجنة على نماذج من التغذية الراجعة على أعمال الطلبة، وامتحاناتهم، وبحوث مشروع التخرج؛ تبين للجنة سلامة التصحيح والدرجات والتقديرات المعطاة للمقرر المذكور، وقد تأكدت اللجنة من ذلك من خلال المقابلات التي أجريت مع الأساتذة والطلبة.

ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، علمت اللجنة أنَّ الطلبة يستخدمون برنامج (SafeAssign)، و(Turnitin)، الموجودَيْن في منصة الـ (Blackboard) قبل تسليم بحوثهم، حيث يظهر لهم نسبة الاقتباس قبل إرساله للأستاذ، وهذا من شأنه مساعدتهم في كشف الانتحال الأكاديمي؛ والبعض الآخر يعرض عمله على الأستاذ أولًا فأول؛ حتى يتأكد من أن العملَ خالٍ من الانتحال، ومن ثمَّ يقوم بتسليم المشروع كامًلا. ومن خلال المقابلات التي أُجريت مع الطلبة أكدوا على حرصهم على استخدام البرامج التي توفرها الجامعة، علاوة على الرجوع إلى أستاذ المادة للاستئناس/ للاسترشاد برأيه وتوجيهه. وقد أكد أساتذة القسم أن حالات الانتحال الأكاديمي محدودة جدًّا، حيث يتم توجيه الطلبة باستمرار وتشجعيهم على التواصل معهم؛ لمساعدتهم على التغلب على هذا الأمر. كذلك أكد الأساتذة أن الطلبة أصبحوا الآن

أكثر واعيًا خاصة مع الانتقال إلى التعلم الإلكتروني حاليًا. وبناء على ما ذكر أعلاه، ترى اللجنة أنَّ القسم قد قام بمعالجة هذه التوصية كليًّا.

توصية 3.3: *تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي تتوافق مع سياسات الجامعة في هذا الشأن؛ والاستفادة من نتائج التدقيق في تطوير البرنامج، ومراجعة وتحسين المقررات.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

اطلعت اللجنة على تقرير التقدم، وتبين لها أن القسم واللجان العاملة في الكلية تخُضع الامتحانات إلى نظام "اعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة" المعمول به في الجامعة، والمُرْفَق في المستند الصادر بقرار مجلس الجامعة رقم: (545–2015)، وتكليف أحد الأساتذة القيام بمهمة الاعتدال الخارجي (مدقق خارجي) لمقررات الفصل الأول من العام الأكاديمي 2018–2019، لبرنامج البكالوريوس في التاريخ، وقد تم تكليف أحد الأساتذة المتخصصين في التاريخ من كلية المعلمين في جامعة البحرين، بمهمة القيام بالتدقيق الخارجي. ومن خلال المقابلات، التي أجرتها اللجنة، علمت أن التدقيق الخارجي يركز على الامتحانات النهائية فقط، وطبيعة تكوينها، وصيغتها، ومدى ملاءمة الأسئلة للمقرر الدراسي وتنوعها، وطريقة توزيع الدرجات على كل سؤال، وكذلك مدى ارتباط التقييم بالمخرجات المطلوبة. ولتسهيل المهمة على المدققين الخارجيين؛ فإنه يتم تزويدهم بتوصيف المقرر، وملفه، والامتحان النهائي، والإجابة النموذجية له، ويطلب منهم تدوين كافة ملاحظاتهم في تقرير يتم تسليمه لرئيس القسم، والذي بدوره يحوله للجهة المعنية بالمتابعة مع أستاذ المادة. وعلمت اللجنة ان ملاحظات المدقق الخارجي يتم تنفيذها عندما يطرح المقرر في الفصول القادمة. وتبين للجنة أنَّ عمل المدقق الخارجي سليم، وفيه ملاحظات وتعليقات واضحة وجديرة بالتنفيذ. حيث قام بإعطاء القسم بعض الملاحظات المتعلقة بطريقة صياغة الأسئلة لغويًّا، وحث القسم على التركيز على الأحداث بدلا من السنوات. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنه بناء على خطة القسم؛ يتعين الانتهاء من عمليات التدقيق الخارجي خلال 4 فصول أكاديمية؛ أي خلال سنتين، وحتى وقت الزيارة الافتراضية تم الانتهاء من تدقيق 11 مقررا (6 مقررات في الفصل الأكاديمي الأول، و5 مقررات في الفصل الأكاديمي الثاني). ومن ثم، تحثُّ اللجنةُ القسمَ على الاستمرار في التدقيق الخارجي لجميع المقررات الدراسية وفقًا للخطة التي وضعها؛ ويفضل أن يكون المدققون الخارجيون من خارج الجامعة، ويتم التعاقد معهم بشكل رسمي. وبناءً على ما ذكر أعلاه، فإن لجنة المراجعة ترى أنَّ القسمَ قد عالج هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 3.4: *مواصلة تطوير الآليات الخاصة بالتدقيق الداخلي للتقييم بحيث تشمل التدقيق القبلي والبعدي لجميع أدوات التقييم الرئيسة، وأن تنفذ تلك الآليات بطريقة رسمية ومتسقة؛ لضمان دقة التقييم، والمساهمة في تحسين البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

أشار تقرير التقدم إلى أنَّ لدى جامعة البحرين نظامًا واضحًا للتدقيق الداخلي، يشتمل على تدقيق داخلي قبلي، وتدقيق داخلي بعدي. كما عُقدت ورشةً لتعريف الأساتذة بالتدقيق الداخلي وكيفية تطبيقه. ولتحقيق التدقيق الداخلي، قسمت لجنة الامتحانات والاعتدال الأكاديمي المقررات الدراسية على أربعة فصول، قُيم منها 13 مقررًا، حيث تم توزيع المقررات على عدد من الأساتذة – حسب تخصصهم الدقيق – لتحقيق التدقيق القبلي على الامتحانات النهائية فقط قبل تقديمها للطلبة، ثمَّ توزع مرة أخرى على أساتذة آخرين متخصصين في المادة العلمية لتحقيق التدقيق البعدي بعد الانتهاء من تقديم الامتحانات، وتصحيحها، ورصد درجاتها. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنه يتم إطلاع الأستاذ المعني على نتائج التدقيق البعدي ومناقشته إذا اقتضى الأمر، وحثه على تطبيقها عند طرح نفس المقرر مستقبلًا. وقد اطلعت اللجنة على عينة من التقييمات التي خضعت للتدقيق الداخلي القبلي والبعدي، ووجدت أنَّ القسم ملتزمٌ بتنفيذ سياسة الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي بنوعيه، وأنه يتم بصورة جيدة. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أن لدى القسم خطة للانتهاء من التدقيق الداخلي لجميع المقررات الدراسية خلال 4 فصول أكاديمية. وبناء على ما ذكر أعلاه، فإن اللجنة ترى أنَّ هذه التوصية قد تم معالجتها كليًّا.

توصية 3.5: *تطوير وصف واضح لمستويات تقييم الأداء في المقررات والبرنامج لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بشكل دقيق.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير التقدم إلى أنه لدى القسم خطة مطبقة لتقييم أداء الطلبة في المقررات الدراسية، والتأكد من تحقق مخرجات تعلم البرنامج عن طريق الاعتدال البعدي، وكذلك عن طريق تأكد أستاذ المقرر من توافق مخرجات تعلم المقرر مع مخرجات تعلم البرنامج. إلا أنَّ اللجنة لاحظت على سبيل المثال أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة لمقرر (تاريخ الدولة العثمانية)HISTO335، تبلغ تسعة، وهذا ما لا يمكن تحقيقه، وبعضها ليس له علاقة بالمقرر؛ وبناء على ذلك يتعين على القسم مراجعة مخرجات التعلم لهذا المقرر، والتأكد من

أنها متوافقة ومناسبة لمحتوى المادة. لذا، تقترح اللجنة النظر في مخرجات التعلم لسائر المقررات الدراسية التي وردت في المستند الإضافي لاسيما أنَّ المخرجات في بعض المقررات عديدة، وتحتاج إلى اختصار؛ والتأكد من أن عددها متوافق مع المحتوى الذي تطرحه وأنها قابلة للتحقيق.

كما اطلعت اللجنة على تحليل الاستبانة التي وزعت على خريجي القسم؛ وتوصيات مجلس القسم بخصوص الاستفادة من نتائج تحليلها وتطبيقها، وكذلك لاحظت اللجنة أن اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين تؤدي دورًا بارزًا في التعرف على مستوى خريجي القسم ومتطلبات سوق العمل، حيث أعرب أعضاء هذه اللجنة عن رضاهم عن مستوى خريجي القسم، وكذلك رحبوا بإدخال مقررات تاريخ تُدَرَّسُ باللغة الإنجليزية، وإضافة مقرر تاريخ أوروبا في القرن العشرين HISTO431؛ ومقرر تاريخ الأمريكتين الحديث HISTO432. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنَّ هناك تواصلًا مستمرًّا بين الأساتذة وخريجي القسم؛ لتقديم اقتراحاتهم وتوصياتهم، وأن رئاسة القسم تشجعُ ذلك. وبناءً على ما ذكر أعلاه، ترى اللجنة أن القسم قام بمعالجة هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 3.6: *مراجعة الأعمال التي يُكَلف بها الطلبة؛ للتأكد من أنها مناسبة لنوع ومستوى البرنامج، وتساهم في تحقيق جميع مخرجات تعلمه.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

اطلعت اللجنة على تقرير التقدم، وإجراءات القسم فيما يتعلق بالتأكد من أن أعمال الطلبة مناسبة لمستوى المقررات التي يطرحها البرنامج، وكما ذكر سابقًا في الفقرة (3.4)، يقوم القسم بالاعتدال الداخلي القبلي والبعدي وفق الخطة التي وضعها لذلك؛ كذلك يقوم القسم بعملية التدقيق الخارجي وفقًا لسياسة الجامعة المتعلقة بالتدقيق الخارجي. وقد علمت اللجنة من خلال المقابلات، أن لجنة الامتحانات والاعتدال تقوم بإسناد مهمة التدقيق الخارجي إلى أساتذة متخصصين في التاريخ. ومن خلال المقابلات التي أجرتها اللجنة، علمت أنَّ التدقيق الخارجي يركز على الامتحانات النهائية، وطبيعة تكوينها، وصيغتها، ومدى ملاءمة الأسئلة للمقرر الدراسي وتنوعها، وطريقة توزيع الدرجات على كل سؤال، وكذلك مدى ارتباط التقييم بالمخرجات المطلوبة، بالإضافة الى نماذج من أعمال الطلبة في المشروعات والتغذية الراجعة التي تعطى للطلبة بعد تصحيح أعمالهم. ولتسهيل المهمة على المدققين الخارجيين؛ فإنه يتم تزويدهم بتوصيف المقرر، والكتاب المقرر، وملف المقرر، والامتحان النهائي، والإجابة النموذجية له، ويطلب منهم تدوين كافة ملاحظاتهم في تقرير يتم تسليمه لرئيس القسم، والذي بدوره يحوله للجهة المعنية بالمتابعة مع أستاذ المادة.

وقد علمت اللجنة أنَّ المدقق الخارجي قد أمضى فصليين أكاديميين في عملية التدقيق الخارجي، وهو من كلية البحرين للمعلمين، ولقد قام بتدقيق 11 مقررًا حتى وقت القيام بالزيارة التتبعية الافتراضية. كما علمت اللجنة أن المدقق الخارجي قام بإعطاء القسم بعض الملاحظات المتعلقة بطريقة صياغة الأسئلة لغويًّا، وحث القسم على التركيز على الأحداث بدلا من السنوات، وكذلك التركيز على الأنشطة؛ للتخفيف من درجة الامتحانات، وعدم تعرض الطلبة للملل من الأمور النظرية. ومن ثم، تحثُّ اللجنةُ القسمَ على الاستمرار في التدقيق الخارجي لجميع امتحانات المقررات الدراسية وفقًا للخطة التي وضعها. وبناءً على ما ذكر أعلاه، فإن اللجنة ترى أن القسمَ قد عالج هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 3.7: إجراء دراسة شاملة وتحليل منهجي لدفعات طلبة البرنامج؛ لتتبع تقدمهم بصورة سنوية، ومعدلات القبول، والتحويل، والانسحاب منه، وطول الفترة الدراسية اللازمة للتخرج فيه، والوجهة الأولى للخريجين، والاستفادة من نتائج التحليل في تطويره.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

اطلعت اللجنة على الجدول الإحصائي الذي ورد في تقرير التقدم، والذي يبين أعداد الطلاب والطالبات المنتسبين إليه، والمُنْذَرين، والمفصولين؛ والخريجين. وتم تقديم تحليلٍ إحصائي للجدول، يبين عدد الخريجين البالغ عددهم 59 خريجًا مقارنة بعدد الطلبة المسجلين، والذي بلغ 651 طالبًا كما ورد في جدول احصائيات الطلبة في تقرير التقدم. وهذا عدد كبير، ويحتاج إلى تعيين أعضاء هيئة تدريس في تخصصات مختلفة كما ذكر سابقا في الفقرة (2.2)، كما بدا للجنة أن عدد الطالبات ضعف عدد الطلاب، ويلاحظ قلة عدد الطلبة المقبولين من دول مجلس التعاون الخليجي، وزيادة عدد الطلبة المنذرين أكاديميًّا؛ إذ بلغ عددهم 97 طالبًا وطالبة، وفي السياق نفسه ارتفاع نسبة عدد المفصولين من البرنامج؛ إذ بلغ عددهم 39 طالبًا وطالبة. وتبين من المقابلات أنَّ عددًا لا بأس به من الطلبة في تخصص التاريخ يحولون من أقسام يكونون فيها متعثرين، فيكون مستواهم ضعيفًا. وللتغلب على هذا الأمر، عدل القسم سياسة القبول بإضافة شرط اجتياز الامتحان التحريري في التاريخ والحصول على 70% لكل منْ يرغب في الالتحاق بالبرنامج، بغض النظر عما إذا كانوا طلبة جددًا أو محولين من أقسام أخرى كما ذكر سابقا في الفقرة (2.1). ومن خلال المقابلات، اتضح للجنة أنَّ القسم يستفيد من هذه الإحصائيات للتخطيط المستقبلي لاحتياجاته من الأساتذة المتخصصين؛ ووضع الجدول الدراسي، وتوزيع النصاب الأكاديمي، وحذف وإضافة مقررات جديدة؛ لمواكبة متطلبات سوق العمل، والأخذ بتوصيات اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين ومتابعة الخريجين،

وجهة عملهم، والاستفادة من ذلك في تطوير البرنامج، وتقديم ما يلزم إعدادهم بصورة جيدة، ومثال على ذلك، طرح مقررات جديدة في الخطة الدراسية تتوافق مع متطلبات عمل الخريجين؛ وبناء على ما ذكر أعلاه، فإن لجنة المراجعة ترى أن هذه التوصية قد عولجت كليًّا.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التاريخ في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر نوفمبر 2017، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: *تحسين أساليب المراقبة، والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

أوضح تقرير التقدم أنَّ القسم يتبع سياسة الجامعة فيما يتعلق بضمان الجودة وتعزيزها، ولاحظت أن هناك لجنة لضمان الجودة على مستوى القسم، وأخرى على مستوى الكلية، والتي ترتبط باللجنة التنفيذية العليا لضمان الجودة على مستوى الجامعة. بالإضافة إلى اللجان الاستشارية في القسم بمشاركة الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال. كما تم وضع خطة تشغيلية على مستوى الكلية، من قبل مكتب ضمان الجودة، كما تم وضع خطة تحسينية للبرنامج؛ للتأكد من تطبيق أنظمة الجودة في شتى عمليات القسم، حيث يتم عقد اجتماعات دورية للجنة ضمان الجودة التي تتبع القسم، ومناقشة الأمور المتعلقة فيه. ولاحظت لجنة المراجعة أن القسم قام بمتابعة تحقق مخرجات التعلم للمقررات والبرنامج؛ كما تم إسناد مهام عملية تطبيق سياسة الاعتدال الداخلي (القبلي والبعدي) للامتحانات، وتوزيع المقررات الدراسية على أساتذة القسم؛ ولاحظت لجنة المراجعة أنَّ القسم قام بمتابعة إتمام حوافظ المقررات، ومراقبتها، وتدقيقها ؛ وكذلك التواصل مع المدققين الخارجيين؛ للقيام بالتدقيق الخارجي، ومناقشة اجتماعات اللجان الاستشارية في اجتماعات مجلس القسم. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنَّ لجنة المناهج، ولجنة ضمان الجودة في القسم يتابعان تطبيق خطط التحسين، وتطوير المقررات الدراسية. وتم التأكيد على أن لجنة ضمان الجودة على مستوى القسم تتابع جميع أنشطته، وهي على تواصل دائم مع الأساتذة، ولجان القسم لضمان جودة تقديم البرنامج. وتشعر اللجنة بالرضا عن الإجراءات المتبعة في القسم، حيث إنه يحرص على تطبيق أنظمة الجودة الداخلية بشكل منتظم ومستمر، ويتابع فاعلية الإجراءات المتخذة، ويقوم بإدخال التحسينات المطلوبة في وقتها. ولجنة المراجعة تشجع القسم على الاستمرار في تطبيق أنظمة الجودة بشكل منتظم لما فيه من فائدة للطلبة والأساتذة على السواء. وبناء على ما ذكر أعلاه؛ فإنَّ اللجنة ترى أنَّ هذه التوصية قد عولجت كليًّا.

توصية 4.2: *اعتماد ترتيبات المراجعة الدورية للبرامج بصورة متكاملة، في ظل وجود عنصر خارجي كما هو منصوص عليه في سياسة الجامعة، وتطوير الآليات المرتبطة بتنفيذ التحسينات، ومراقبتها، وإصدار تقارير دورية عن معدلات إنجاز التحسينات.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

أشار تقرير التقدم إلى أنَّ القسم قد اتبع سياسة الجامعة المتعلقة بالمراجعة الدورية للبرنامج، حيث تنص على ضرورة التركيز على عدة عناصر منها: فاعلية وحداثة أهداف البرنامج، ومخرجاته، ومخرجات المقررات الدراسية، ومدى تحقق مخرجات التعلم لدى الطلبة، ومدى فاعلية المنهج الدراسي، وأساليب التقييم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد اطلعت اللجنة على استمارة تطوير برنامج البكالوريوس في التاريخ، وترى أنها شملت جميع العناصر المطلوبة للتطوير. كما اطلعت اللجنة على الخطة الدراسية الحالية، وبرنامج التاريخ المطور. وترى أن المقايسة المرجعية والمراجعة السنوية للبرنامج، وخطط التحسين، والخطة التشغيلية، وتوصيات اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، وإضافة مقررات دراسية جديدة (مقررات تاريخ تُدَرَّسُ باللغة الإنجليزية، مقرر تاريخ أوروبا في القرن العشرين HISTO431؛ ومقرر تاريخ الأمريكتين الحديث HISTO432) تتوافق مع التغييرات التاريخية واحتياجات سوق العمل؛ كل ذلك ساهم في تطوير البرنامج بصورة كبيرة. واللجنة تقدر الجهود التي قام بها القسم لتطوير البرنامج، وإخضاعه للمراجعة الدورية؛ ليتوافق مع المتغيرات التاريخية، وجعله مناسبًا لاحتياجات خريج قسم التاريخ، ومتوافقا مع سوق العمل واحتياجاتها. وبناء على ذلك، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية قد تم معالجتها كليًّا.

توصية 4.3: مواصلة تطوير آليات الاستطلاع الرأي من الجهات الخارجية ذات العلاقة، ومن خلال عينة ممثلة، وأن يتم تحليل الاستبانات بصورة دورية، ومنتظمة، على أنْ تستخدم النتائج في تطوير البرنامج؛ وإبلاغ مَنْ لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بالنتائج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

علمت اللجنة من تقرير التقدم، ومن خلال المقابلات، أن القسم يحرص على استطلاع آراء الجهات الخارجية ذات العلاقة، المتمثلة في اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، والتي تم الاطلاع على اجتماعاتها، وتنفيذ توصياتهم، وإبلاغ أعضاء اللجنة الاستشارية بالمستجدات التي تم إدخالها؛ بناءً على توصياتهم في الاجتماع التالي. وقد علمت اللجنة من خلال المقابلات، أنه يتم التواصل مع أعضاء اللجنة الاستشارية بصورة منتظمة، وعقد اجتماعين في كل فصل أكاديمي. وقد أعرب أعضاء اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين عن رضاهم على تواصل القسم الدائم معهم، وأنهم على علم بمجريات الأمور في القسم مثل نتائج المقايسة المرجعية، وتطوير أهداف البرنامج، والخطة الدراسية المطورة؛ وكذلك اقتراحهم بطرح مقررات تاريخ تُدَرَّسُ باللغة الإنجليزية؛ علاوة على الاهتمام بزيادة عدد المقررات الدراسية المتعلقة بمنطقة الخليج وأوروبا، وحث القسم على الاهتمام بمهارة تحليل النصوص التاريخية، والذي قام القسم بإدخالها في الخطة الجديدة كما ذُكِرَ في المقابلات.

وأما بخصوص الاستبانات، فقد أوضح تقرير التقدم أن القسم يستطلع آراء الطلبة المتوقع تخرجهم، وفقًا لإجراءات الجامعة، حيث يتم توزيع استبانات عليهم؛ للحصول على تغذية راجعة منهم فيما يتعلق بالإرشاد الأكاديمي، والقبول والتسجيل، والمنهج والتدريس، والتسهيلات ومصادر التعلم، والخبرة التي اكتسبوها من البرنامج عامة. وقد تم الاطلاع على نتائج تحليل هذه الاستبانات. كما تم استطلاع آراء اللجنة الاستشارية للطلبة، ومناقشة مقترحاتها في مجلس القسم، واتخاذ الإجراءات المناسبة؛ لتنفيذ مقترحاتها. وعلمت اللجنة من خلال المقابلات، أن اللجنة الاستشارية للطلبة تجتمع مرتين مع القسم في كل فصل أكاديمي. كما أعرب أعضاء هذه اللجنة وعدد من طلبة القسم – خلال المقابلات – عن رغبتهم في تنظيم زيارات خارج مملكة البحرين للأماكن التاريخية والأثرية، وزيادة عدد الزيارات الميدانية، وتنظيم فعاليات لطلبة القسم؛ لتفادي جعل تخصص التاريخ تخصصًا جامدًا. كما أعربوا عن ارتياحهم للتعديلات التي أدخلت على شروط القبول في برنامج البكالوريوس في التاريخ، حيث إن هذا الأمر سيحدُّ من التحاق طلبة الكليات الأخرى بالبرنامج، على غير رغبة منهم في ذلك؛ لأن شرط الامتحان في مادة التاريخ سيُحدُّ من التحاقهم. وقد

اطلعت اللجنة على تقارير عن تحليل استبانات الخريجين من كلية الآداب، إلا أنَّ المعلومات كانت على مستوى الخريجين من جميع أقسام كلية الآداب، ولذا لم يتضح للجنة آراء الخريجين من قسم التاريخ على وجه التحديد كما أنها متعلقة بالأعوام الأكاديمية 2015–2016 و2017–2018. ولذا، فإن لجنة المراجعة تحث قسم التاريخ على استقصاء خريجي القسم بصورة منتظمة؛ ليتسنى لهم تحسين وتطوير البرامج بما يتوافق مع المستجدات في مواقع عملهم. وكذلك لجنة المراجعة تشجع القسم على الاستمرار في استطلاع آراء الأطراف الخارجية ذات العلاقة بصورة منتظمة، وتحليل البيانات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المقترحات، وتبليغهم بالنتائج. ولذا، فإن اللجنة ترى أن هذه التوصية قد عولجت جزئيًّا.

توصية 4.4: إجراء دراسات منهجية دورية، تمكن البرنامج من تحديد احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

الحُكم: غير مُعالجة

أشار تقرير التقدم إلى قيام مكتب ضمان الجودة بكلية الآداب بتحليل نتائج استبانة "سوق العمل للمؤسسات التي يعمل بها خريجو كلية الآداب بجامعة البحرين في أكتوبر 2019". وتضمنت جميع البرامج التي تطرحها كلية الآداب بما فيها برنامج البكالوريوس في التاريخ. وقد شارك 50 فردًا من أرباب الأعمال في هذه الاستبانة، كما بلغت نسبة المشاركة 50%، حسب ما ورد في تقرير تحليل النتائج. وبلغ عدد المشاركين لتقييم خريجي البرنامج 9 (18%). وترى اللجنة أن هذه الاستبانة ليست ذات جدوى لبرنامجٍ في التاريخ؛ لأنها استبانة عامة لجميع خريجي برامج كلية الآداب، وليست لها أدنى علاقة باحتياجات سوق العمل المستقبلية لخريجي التاريخ. ولم يُقدم القسم أيَّ دليل على إجراء دراسة علمية لتقصي احتياجات سوق العمل لخريجي برنامج البكالوريوس في التاريخ فقط باستثناء المذكور أعلاه. ولذا، فإن اللجنة ترى أن هذه التوصية لم يتم معالجتها.

5. الاستنتاج

بعد الأخذ في الاعتبار تقرير التقدم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة التتبعية الافتراضية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج البكالوريوس في التاريخ، والذي تطرحه كلية الآداب، جامعة البحرين، "تقدم ملائم"؛ ونتيجة لذلك فإنَّ البرنامجَ لن يحتاج إلى زيارة تتبعية أخرى.

ملحق 1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية،** في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.